مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلميّة: نملك سجلاً كاملاً عن الإعتداءات والخروقات

طلب رئيس الجمهورية العماد جوزف عون خلال ترؤسه اجتماعا تنسيقيا بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية بمتابعة تداعيات الحرب الاسرائيلية على لبنان، تنظيم وتوحيد المعطيات المتصلة بحجم الاضرار التي خلفتها الحرب قبل التحرك الديبلوماسي والدولي لعرض وقائع ما يجري، في حين دعت جهات دولية الحكومة اللبنانية لإنشاء قاعدة بيانات رسمية مركزية لتوثيق الاضرار

قبل هذا الاجتماع، كانت الهيئات المعنية تسجل ما لديها من ارقام وبيانات، من ضمنها المجلس الوطني للبحوث العلمية الذي تمكن من اعداد مسح شامل للأضرار بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الدولية وبذلك اضحى مرجعا وطنيا لتسجيل اضرار الحرب، لا سيما بعدما طلبت الدولة اللبنانية منه قيادة عملية احتساب الاضرار والخسائر.
"الامن العام" التقت الامين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور شادي عبدالله.

■ هل هناك سجل وطني شامل وموحد لجمع البيانات المتعلقة بأضرار العدوان الاسرائيلي في لبنان، وهنا نتحدث عن قتلى وجرحى ودمار؟
□ بدأنا في مجلس البحوث العلمية، منذ العام 2023 اي مع بداية الحرب الإسرائيلية، توثيق هذه الاعتداءات سواء لجهة ما خلفته من قتلى وجرحى ودمار او اضرار في البنى التحتية، الى جانب الاعتداءات على المراكز الثقافية والمواقع الاثرية والمباني الحكومية وغيرها. كما عملنا على تقييم حجم الاضرار بالتعاون مع البنك الدولي، حيث اصدرنا اول تقرير يتصل بهذا التقييم السريع في آذار عام 2024، الذي يتضمن حجم الدمار والاعتداءات، وحجم حاجات لبنان التي قدرت آنذاك بـ 16 مليار دولار. على هذا الأساس، حصل لبنان على قرض من البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار، ثم تمت إضافة 750 مليون دولار. لقد عملنا مع الدولة اللبنانية على تحديد الاولويات بالتعاون مع البنك الدولي. كذلك جرى مسح الاضرار، بالتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة الاغذية العالمية، حول كل ما له علاقة بالقطاع الزراعي. نحن وثقنا كل ذلك، ولم يقتصر عملنا اثناء الحرب، بل ايضا خلال فترة وقف إطلاق النار منذ 27 تشرين الثاني 2024 الى حين اندلاع الحرب مجددا في بداية شهر آذار الماضي. اكرر انه اثناء عملية وقف إطلاق النار، سجلنا الخروقات والاعتداءات الكثيرة التي كانت تحصل. بعد ذلك، وثقنا كل ما يتصل بالحرب الدائرة اليوم وهناك تقارير مفصلة نصدرها تباعا، علما أن ثمة تقريرا آخر سيصدر بالتعاون مع البنك الدولي عن فترة الحرب الراهنة. لدينا خسائر اقتصادية ومادية تقدر بنحو 20 مليار دولار.

■ هل يمكن القول ان المجلس الوطني للبحوث العلمية هو الجهة الرسمية الوحيدة التي تتولى تدوين هذه البيانات؟
□ كل وزارة من الوزارات كونت ما لديها من تفاصيل، لكن المجلس سجل التفاصيل الشاملة عن هذه الاعتداءات، اينما حصلت.

■ بالنسبة الى التعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات المحلية، كيف كان يتم ذلك؟
□ هناك تعاون بكل تأكيد. كما ذكرت في حرب العام 2024، عمل المجلس مع منظمة الاغذية العالمية حيث اصدرنا التقرير المتصل بالزراعة، كما عملنا مع البنك الدولي واصدرنا معا التقرير المتصل بتحديد حجم الاضرار في لبنان. في خلال الحرب الراهنة، طلبت الدولة اللبنانية أن يقود المجلس الوطني للبحوث العلمية عملية احتساب الاضرار والخسائر، في حين قدمت بقية الجهات الدولية المساعدة. هناك تقرير صدر عن الدمار في القطاع البيئي وحجم الاضرار فيه، وذلك بالتعاون مع وزارة البيئة، الى جانب تقرير مفصل عن الاماكن التي جرى استهدافها وكمية المواد المستخدمة والتي تعد ثقيلة. لقد تم فحص كميات اليورانيوم المخصب والفوسفور، كذلك كانت هناك دراسة شملت كل الاراضي اللبنانية في هذا المجال.

■ دعت جهات دولية الحكومة الى انشاء قاعدة بيانات رسمية مركزية لتوثيق الاضرار والتدمير والضحايا؟
□ هي موجودة لدينا فعلا، ونعمل مع نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري على توثيق كل الاعتداءات ورفعها الى اللجنة المعنية بحقوق الانسان التي تحدد جرائم الحرب، علما اننا نعمل معهم في هذا المجال بالتعاون مع الجيش اللبناني.

■ هل أصبح في الامكان القول ان هناك سجلا وطنيا في شأن اضرار الحرب؟
□ بالطبع، لدينا سجل عن الاعتداءات يتوزع على مراحل الحرب ووقف إطلاق النار، لا سيما ان الاعتداءات والانتهاكات لم تتوقف خلال فترات الهدنة، وبالتالي تم تسجيل كل هذه الخروقات.

■ هل اعتمدتم على آلية معينة في توثيق هذه البيانات؟
□ نعم، هناك نظام متكامل لتسجيل الخروقات، لا سيما انها تحصل بشكل دائم في لبنان. اليوم نعيش تحت وطأة الحرب، وقد نكون امام حوادث او كوارث معينة لا بد من مواكبتها، واقصد بذلك الفيضانات والحرائق وغير ذلك. وضعنا في مجلس البحوث العلمية نظاما متكاملا يتيح لنا الحصول على المعلومات المستقاة من الاقمار الصناعية والتي نعمل على تحليلها. كما ان هناك معلومات نحصل عليها من الناس الموجودين على الأرض، من خلال طريقة تحليل الذكاء الاصطناعي وتجميع البيانات وفلترتها بما في ذلك الفيديوهات. بداية نحن نوثق كل ذلك، ثم نقوم بمسح ميداني. على سبيل المثال، في منطقة النبطية اجرينا مسحا ميدانيا بعد وقف إطلاق النار وكذلك في الضاحية الجنوبية، للتأكد من أن ما تم تسجيله من خسائر واضرار عبر الاقمار الصناعية موثق

> **المجلس الوطني للبحوث العلمية وثق كل الاعتداءات الاسرائيلية**

الامين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية في لبنان الدكتور شادي عبدالله.

ايضا من خلال الصور وجرى تحديده على الارض. هناك ايضا قاعدة بيانات للمستشفيات والمدارس والبنى التحتية المتضررة، وهذه كلها متوفرة لدينا. هذا العمل هو ثمرة جهد سنوات طويلة، حيث عمدنا الى تجميع هذه المعطيات ضمن نظام المعلومات الجغرافي. كذلك نلاحق في هذا السياق الضربات التي تحصل، حتى اننا كنا نلاحق ايضا عمليات الاخلاء للأبنية، وفي حال تم استهدافها ام لا، خصوصا انه لا يجري استهداف كل الابنية التي يتم تهديدها، كما ان الاستهداف يطاول احيانا الابنية التي لا يتم تهديدها. هذا الامر يشكل نوعا من الخرق والتلاعب الذي يقوم به الإسرائيليون، ونحن نعمل على توثيق ذلك.

■ بعد توثيق البيانات، من هو المصدر الذي يصب لديه ما أنجز في هذا الإطار؟
□ التقارير المتصلة بالأضرار تصدر تباعا، وهناك تعاون مع البنك الدولي في هذا المجال. كما يتم ارسالها الى رئاسة مجلس الوزراء علما ان المجلس الوطني مؤسسة تابعة لها. نضع كل ما لدينا من وثائق ومعلومات بتصرف رئيس الحكومة والوزراء المعنيين واصحاب الاختصاص. فمع وزير الاشغال العامة والنقل نعمل على تحديد الدمار الذي لحق بالطرقات، ومع مجلس الانماء والاعمار نعمل على تصنيف الاولويات في ما خص كيفية التنسيق مع البلديات. هناك تعاون ايضا مع وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد بالنسبة الى ملف النزوح والاماكن التي نزح اليها الاهالي، كل ذلك يتم تسجيله من اجل المرحلة المقبلة لتحديد سبل المساعدة.

■ هل هناك ملاحظات تتصل بدعم عمل المجلس؟
□ لا مشكلة لدينا في الدعم التقني، لكن نحن في أمس الحاجة الى دعم في الامور اللوجستية والتقنية، كأجهزة متخصصة وحواسيب بهدف الاستعجال في انجاز الاعمال، فضلا عن وسائل تؤمن الحصول على صور عالية الدقة للأقمار الصناعية لأنها مكلفة جدا. هذا الدعم مطلوب للمجلس الوطني للبحوث العلمية، لأنه يعتبر مؤسسة وطنية تضم موظفي الدولة ومن الفئات العمرية الشابة، وبعضهم من الخريجين الجدد من الجامعات. نريد الدعم اللوجستي الذي يمكننا من مواصلة العمل بلا مشاكل او عوائق. هناك عمل يتطلب منا قيام بآلية سريعة تعتمد على أجهزة حاسوب لانجاز مهمتنا بدقة أكبر، وهنا لا نتحدث عن اجهزة عادية انما عن جهاز تقدر كلفته بـ 200 الف دولار أو اكثر. كل صورة عالية الدقة للأقمار الصناعية في مناطق الاعتداء تكلف 100 ألف دولار. نحن في حاجة الى هذه الموارد لتقديم أفضل ما لدينا، وتسجيل العمل باحترافية ومهنية أكبر.

■ هل بات هناك ملف متكامل أنجزه المجلس لتقديمه الى المسؤولين اللبنانيين لكي تتحرك الدولة دوليا وديبلوماسيا؟
□ نعم، وهناك مبادرة لدى رئيس الجمهورية العماد جوزف عون في هذا الموضوع، اذ طلب تنظيم توحيد المعطيات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والبنى التحتية ذات الصلة، بما يساعد على تقديم صورة اشمل عن الوقائع والارقام عن حجم الاثر الذي يتحمله لبنان. لقد تم الاتفاق معه على آلية عمل تنسيقية لانجاز ملف متكامل يوضع في تصرف المسؤولين، ويشرح بالأرقام والمستندات تداعيات الحرب الاسرائيلية على مختلف القطاعات في لبنان، تمهيدا لاستخدامها في المراجعات الاقليمية والدولية والمسارات القانونية، علما اننا وضعنا كل المعطيات الموجودة لدى مجلس البحوث في عهدة رئاسة الجمهورية.